

تقرير مدقق الحسابات

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
مؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية - عفيف
الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية - عفيف ("المؤسسة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وبيان الأنشطة الاجتماعية وبيان التغيير في صافي الموجودات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وأن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية، نحن مستقيلين عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية، وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

نحن نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمور أخرى

يتم اثبات إيرادات المؤسسة طبقاً للتبرعات المحصلة من المتبرعين وهذا التأكيد الوحيد المتاح لإثبات اكتمال التبرعات.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية للمساعدة في إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو عن خطأ.

إن الإدارة مسؤولة عند إعداد البيانات المالية عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار وعن الإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بإستمرارية المؤسسة واستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة ما لم تنوي الإدارة تصفية المؤسسة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديلاً منطقياً على ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو على مستوى عالى من التأكد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية إن وجدت. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الإحتيال أو عن طريق الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، بشكل فردي أو إجمالي، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه البيانات المالية.

نحن نمارس، كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، الإجتهد المهنى والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق.

بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناشئة عن الإحتيال أو الخطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الإحتيال أعلى من الخطر الناتج عن عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الخطأ، حيث قد ينطوى الإحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء تمثيل أنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الإستنتاج حول مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية فى المحاسبة، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك وجود لشكوك جوهرية متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل فى قدرة المؤسسة على الإستمرار.
- إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقرير المدقق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كانت تلك الإيضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ومع ذلك، يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المؤسسة إلى عدم القدرة على الإستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية، بما فى ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما فى ذلك أية نقاط ضعف هامة فى نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

T +974 (444) 36156
T +974 (444) 36105
F +974 (442) 79617
P.O. Box: 17085
Doha, The State of Qatar

MOORE STEPHENS

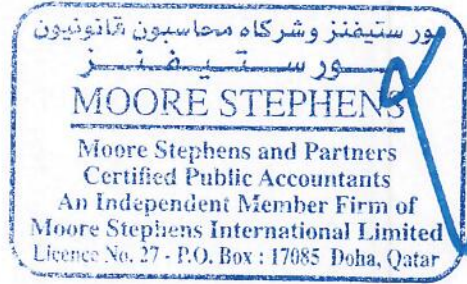
مورستيفنز وشركاه محاسبون قانونيون

Moore Stephens and Partners
Certified Public Accountants

www.moorestephens-qa.com

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وتحفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة معها وبحسب معرفتنا وإعتقادنا وفي حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته بشأن المؤسسات والجمعيات الخيرية الخاصة في دولة قطر أو شروط النظام الأساسي للمؤسسة التي حدثت خلال السنة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.



٦ أغسطس ٢٠١٩
الدوحة - دولة قطر

فتحي أبو فرح

شريك

مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٩٤)